



Royaume du Maroc

Ministère du Tourisme et de l'Artisanat
Secrétariat d'Etat Chargé de l'Artisanat
Fédération des Chambres d'Artisanat du Maroc

المملكة المغربية

وزارة السياحة والصناعة التقليدية
كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية
جامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب

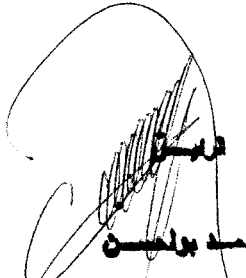

Rabat le : 21 يونيو 2010 الرباط في :
Sous N° : 108 10 ' الرقم :

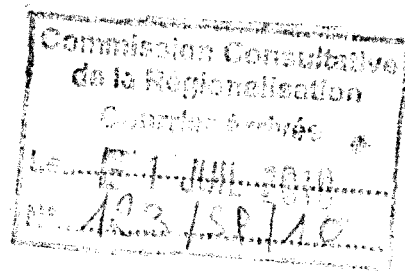
المحترم
السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية
- الرباط -

الموضوع : مذكرة جامعة غرف الصناعة التقليدية .
المرفقات : مذكرة + قرص مضغوط .

سلام تام بوجود مولانا الإمام
وبعد ، يشرفني أن أوافي سيادتكم بالصيغة النهائية التي صادق عليها
المكتب الإداري للجامعة بتاريخ 10 يونيو 2010 والمتعلقة بتصورات
هيئتنا بخصوص الجهوية الموسعة بقطاع الصناعة التقليدية بالإضافة إلى
قرص رقمي مدمج .

وإذ نجدد لكم شكرنا على جميل اهتمامكم بمذكرتنا تفضلوا سيدي
الرئيس بقبول أسمى عبارات الاحترام والتقدير .


محمد بن محمد




مذكرة جامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب حول مفهوم الجهوية الموسعة

انسجاما مع الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 3 يناير 2010 إلى الأمة بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية ،

واستجابة للدعوة التي توصلت بها جامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب من طرف هذه اللجنة لتقديم وجهات نظر واقتراحات منتخبى القطاع حول الجهوية الموسعة ، فإن الجامعة تضع بين أيدي اللجنة الموقرة المذكرة التالية :

I - تقديم :

إن الانتظارات الكثيرة والمتعددة للصناع التقليديين تجعلنا نتكهن ونأمل أن تكون الجهوية الموسعة أداة فعالة على مستوى تعاضد الخدمات ومحاربة الفقر والامية والهشاشة الاجتماعية ودعم المقاولات والصناع والتكوين المستمر والإنعاش والتسويق المحلي والوطني والدولي والوساطة بين السلطات العمومية والصناع على أن تمكن الجهوية الموسعة عرفنا من تمثيلية بالجهة كشريك فعال للإسهام بدورها في التنمية المحلية والجهوية ، وذلك انسجاما مع ما جاء في الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية للصناعة التقليدية سنة 2001 بفاس حيث قال جلالتة نصره الله :

♦ إصلاح هذا القطاع رهين بتفعيل مؤهلاته وإعادة النظر في هيكلته وأشكال تنظيماته بترجيح الاحترافية في مؤسساته التمثيلية لتشكل رافعة قوية للنهوض بالقطاع من خلال نخبة حرفية في مستوى مواكبة التوجه الجديد للاستثمار والتنمية الجهوية ♦ انتهى كلام جلالة الملك .

معطيات

إن الصناعة التقليدية بالمغرب تعد قطاعا اقتصاديا بالدرجة الأولى ، فالإحصائيات الرسمية تؤكد وجود أزيد من مليوني ونصف صانع تقليدي ممن يزاولون فعليا مهنا تقليدية ما بين فنية وإنتاجية وخدمائية .

ويشتغل الحرفيون إما كصناع فرادى أو مقاولات حرفية صغرى ومتوسطة أو مقاولات كبرى يصطلح على تسميتها بالمقاولات المرجعية .

ولأجل تأطير هذا العدد الهام من السكان النشيطين فقد أحدثت الدولة منذ مطلع الستينات غرضا للصناعة التقليدية واسندت لها مهمة تمثيل وتأطير المهنيين وفق تقطيع جغرافي يراعي التجمعات المهنية الكبرى بأهم المدن المغربية وكان عددها آنذاك ثمانية غرف بكل من الرباط والدر البيضاء وفاس ومراكش وأكادير ومكناس وتطوان ووجدة .

ونظرا للمرجعية الدستورية للغرف المهنية فقد كان لهذه الهيئات دور هام في الدفاع عن مصالح الصناع وتنظيمهم في إطار جمعيات وتعاونيات مهنية بالإضافة إلى مهام أخرى ذات طبيعة تجارية (المعارض) وإدارية (الشواهد والبطاقات المهنية) .

ثم تدرج عدد الغرف من ثمانية إلى اثني عشر ثم إلى عشرين واستقر في الأخير في عدد أربع وعشرين غرفة تغطي أغلب أنحاء التراب الوطني .

وإلى جانب الدور التأطيري والتدخل للرفرف فقد أعطى المشرع لهذه المؤسسات أحقية التمثيل بمجلس النواب في إطار ما كان يسمى بالثلث غير المباشر ثم انتقلت هذه التمثيلية منذ سنة 1997 إلى مجلس المستشارين بحيث أصبحت الغرف تتوفر على إحدى وعشرين مقعدا بهذا المجلس .

وهناك تمثيلية أخرى للغرف على مستوى عدد من المجالس الوطنية والمجالس الإدارية لبعض المؤسسات العامة وذلك من خلال جامعة غرف الصناعة التقليدية ، وبهذا يمكن القول أن الصناع التقليديين بالمغرب اعتبارا لحجمهم البشري والاقتصادي الهام فقد أصبحوا يتمتعون بتمثيلية واسعة على مستوى :

- 1 - مجلس المستشارين .
- 2 - غرف الصناعة التقليدية
- 3 - جامعة غرف الصناعة التقليدية .
- 4 - الجمعيات المهنية .

هذا فضلا عن توفر القطاع على وزارة وصية تارة تكون مندمجة مع وزارة أخرى وتارة تكون مستقلة ، وتتولى صياغة مطالب وملتمسات ومقترحات المهنيين في شكل مشاريع قوانين تنظيمية ساهمت إلى حد بعيد في هيكلة القطاع وتأهيله اقتصاديا واجتماعيا .

وبفضل الجهود المشتركة للوزارة الوصية والمنتخبين فقد وضعت الحكومة استراتيجية تمتد على مدى عشر سنوات تحت اسم رؤية 2015 .

وتم التوقيع سنة 2007 على عقد برنامج تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله .

ويتوخى هذا العقد بالأساس تحقيق النتائج التالية :

- 24 مليار درهم رقم معاملات إجمالي أي 14 مليار درهم رقم معاملات إضافي
- 300 مقاولة بالقطاع ، من بينها 15 إلى 20 فاعلا مرجعيا .
- 7 مليار درهم صادرات ، أي عشرة أضعاف رقم الصادرات الحالي .
- 7 مليارات درهم رقم معاملات مع السياح بمعدل 600 درهم / سائح .
- 115.000 مناصب شغل جديدة .

- 60.000 خريجا من منظومة التكوين المهني بالقطاع :
- 10.000 خريجا بالتكوين النظامي .
- 50.000 خريجا بالتكوين بالتدرج المهني .
- 2,8 مليار درهم مساهمة الدولة بكل مؤسساتها خلال الفترة ما بين 2007-2015 .

ويلاحظ أن رؤية 2015 راعت نسبيا مفهوم الجهوية في المشاريع التي اعترمت الوزارة الوصية القيام بها بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية وبعض الجمعيات الوطنية التي توظف مقاولات كبرى تشتغل في مجالات الإنتاج والتصدير .

فرويا 2015 لم تركز فقط على المدن الكبرى ولكنها انتهجت مقاربة تكافؤ الفرص بين مختلف جهات المملكة سواء بالحواضر أو بالقرى والبوادي ، وإن كان هناك تمييز خاص لمدن مراكش وفاس باعتبار قوة الصناعة التقليدية بهما .

II - تصورات الجامعة بخصوص الجهوية الموسعة

1 - الثوابت

تؤكد الجامعة ومن خلالها كافة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب ، أن هنالك ثوابت مرتبطة بمقدسات الأمة لا يمكن لأسرة الصناعة أن تحيد عنها :

- نظام الملكية الدستورية والوفاء للعرش .
- الأسس الدينية
- وحدة كيان الدولة
- مغاربة لمغرب واحد
- التضامن بين مكونات الشعب المغربي .

2 - المنطلقات

تنتقل جامعة غرف الصناعة التقليدية في تصور ها لمفهوم الجهوية الموسعة من :

- المرجعية الدستورية للغرف المهنية ودورها التمثيلي والتأطيري والتنموي .
- الخطابات السامية والرسائل الملكية الموجهة للفاعلين بالقطاع .
- المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع .

أ - فبخصوص المرجعية الدستورية ، فإن الغرف بعد أزيد من أربعين سنة من الوجود القانوني والميداني تدرك تمام الإدراك دورها في مجال التأطير والتنظيم والمساهمة في التنمية الجهوية والإقليمية ، فالغرف بطبيعة توزيعها الجغرافي تشتغل منذ تاريخ تأسيسها في نطاق ترابي جهوي ، فهي أي الغرف متمرسة ميدانيا على الجهوية وإن اختلفت السياقات والظروف مع ملاحظة في هذا الصدد وهي أن بعض الجهات توجد بها غرفتان أو ثلاثة غرف في حين أن جهات أخرى توجد بها غرفة واحدة .

ب - أما بخصوص الخطابات السامية والرسائل الملكية الموجهة للعاملين والمتدخلين بقطاع الصناعة التقليدية فهي تشكل منذ عهد المغفور له الملك الحسن الثاني رحمه الله وإلى عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله معيننا خصبا تنهل منه الغرف لإدارة شؤونها المحلية والجهوية لا سيما وأن جلالة الملك أوصى بأن تكون الغرف المهنية رافعة أساسية للاستثمار المنتج ، كما أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اعتبرت الغرف شريكا فعالا في

العديد من المشاريع الاقتصادية الجهوية . وكذلك الشأن بالنسبة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يساهم في تجهيز عدة محلات معدة للصناعة التقليدية بالعديد من جهات المملكة وبتنسيق مع الغرف وسلطة الوصاية .

ج - وتبقى المنظومة القانونية التي توطر القطاع بمثابة المنطلق الأساسي الثالث الذي كرس منذ زمن بعيد مفهوم الجهوية في صورتها الأولية ، ذلك أن القوانين والمراسيم والقرارات الإدارية ساهمت في إحداث مجتمعات وقرى صناعية ومراكز تكوين وتعاونيات ومعاهد ومدارس لفنون الصناعة التقليدية على أصعدة جهوية مانحة بذلك فرصا متكافئة لكل الحرفيين وبكل الجهات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

3- منهجية الاستشارة لتوحيد رأي الغرف إزاء مفهومها للجهوية وصياغة مذكرة الجامعة .

منذ أن وجه صاحب الجلالة نصره الله خطابه التاريخي للأمة بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية بدأت الجامعة تجس نبض الفعاليات المهنية بخصوص هذا الموضوع الهام وقد تداول المجلس الإداري للجامعة في موضوع الجهوية الموسعة في اجتماعه المنعقد بمدينة العيون بتاريخ 15 فبراير 2010 ، كما وجهت الجامعة رسائل إلى رؤساء الغرف لتخبرهم بالإجتماع المقرر مع اللجنة الاستشارية للجهوية وتطلب منهم إبداء آرائهم في النقط المقررة بجدول أعمال الاجتماع المرتقب للجنة .

وعلى إثر هذه الخطة توصلت رئاسة الجامعة بعدة آراء من مختلف الغرف ، علما بأن أعضاء المكاتب المسيرة لهذه الهيئات لهم انتماءاتهم السياسية ومرجعياتهم الحزبية المتعددة مما جعلنا نطمئن فعلا - كجامعة - لهذه الوفرة في الأجوبة والتي يبدو انها متشعبة بأفكار المرجعيات المشار إليها فضلا عن صياغتها بناء على قنوات الأعضاء كحرفيين ممارسين .

III - المقترحات :

بعد تجميع آراء المنتخبين والمهنيين ، تبين أن المحور الأساسي الذي يشغل بال كل الذين أدلوا باقتراحاتهم ينصب حول الدور المنتظر أن تقوم به الغرف في حال الشروع في التطبيق الميداني للجهوية الموسعة ، وكيفية توسيع اختصاصاتها ومجالات تدخلها تفاديا لسقوطها في مطبات الرتابة والإجتراح ، وجعلها مستفيدة من المناهج العصرية في تدبير شؤون المنتسبين إليها ومنخرطة في أسلوب الحكامة الجيدة وسياسة القرب .

وإجمالا فإن تصور الجامعة لمفهوم الجهوية بالنسبة لغرف الصناعة التقليدية يتمثل فيما يلي :

1 - إحداث غرف جهوية (بعدد الجهات) والحفاظ على الغرف الحالية كهيئات إقليمية تمارس اختصاصاتها الأصيلة .

2 - إمكانية تصويت الصناع مباشرة على ممثليهم بمجلس الجهة ، مع مراعاة حجمهم البشري بالقياس إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى .

3- دعم الموارد المالية لغرف الصناعة التقليدية وذلك بتنوع مصادر التمويل وتخصيص نسبة مائوية من الرسوم الجبائية لفائدة هذه الغرف (T.V.A + الضريبة على الشركات + الضريبة على الدخل العام ، عشر الرسم المهني) بالإضافة إلى الدعم المالي من طرف الوزارة الوصية ودار الصانع ومداخل الشساعة ونسبة مائوية من مداخل الجهة .

4 - توسيع اختصاصات الغرف بهدف إخراجها من الفضاء الاستشاري الضيق إلى فضاءات الشراكة والمساهمة في الفعل التنموي وفي تدبير الشأن المحلي والإقليمي والجهوي وإشراكها من قبل جميع مؤسسات الجهة في اتخاذ القرارات العامة في المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية .

5 - دراسة مشاريع وبرامج الغرف المرتبطة بميزانياتها السنوية مع ممثلي الوزارة الوصية بالجهة .

6 - إجبارية قيد الصناع بالسجل المهني للغرف ، ووضع سجل مهني جهوي لهذا الغرض .

7 - اعتماد تسجيلات الصناع بالغرف في القوائم الانتخابية الجهوية .

8 - فتح المجال أمام الغرف للقيام بتظاهرات تجارية داخل الجهة او خارجها وترك المجال مفتوح أمام هذه الهيئات للانفتاح على الخارج في مثل هذه الأنشطة .

الرئيس

محمد بواصمن

